

قرار اتهام

في القضية رقم ٢٠١٥/٣ جنایات مع. على الاسماعيلية

٢٠١٥/١٣ جنایات مع. بلقيس بورسعيد

بجانب النيابة العامة المختصين بعدد -

مبنى / اسلام محمد محمود عبدالرحمن الملاخي (محبوس)	مقيم سكناً - البلا - وول - بورسعيد
مبنى / السيد علي اسماعيل خليل الباجا (هارب)	مقيم سكناً - شارع حلى الكويت عمارة ٥٠ - بورسعيد
مبنى / محمود محمد سمير سعد السيد (هارب)	مقيم سكناً شارع الجيش و ١٥ سبتمبر برج الهندسة - بورسعيد
مبنى / احمد محمد محمد عبدالرحيم (هارب)	مقيم سكناً عمارة ٣٤ مساكن شباب أكتوبر - الزهراء

لأنهم بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٤

بجهة محافظة بورسعيد

ارتكبوا الاتي

حاروا المفرقات المبينة وصفاً ونوعاً بالاوراق قبل الحصول على ترخيص بذلك على النحو المبين بالتحقيقات.
شارعوا في إتلاف السيارة رقم ط ع ٤٨٩٥ التابعة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء بأن سكبوا عليها مادة بترولية
وقطروا بها الثيران بغرض إتلافها وقد خاف أثر جريمتهم بسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو تمكن المارة بإخماد
الثيران بها على النحو المبين بالتحقيقات

مواد الاتهام

١٠٢، ٣، ٢، ١/٩٠، ٤، ٣، ٢/ ٤٦، ٢/ ٤٥
١٣٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية .

لذلك

تأمر النيابة العسكرية بإحالة المتهمين الى المحكمة العسكرية للجنايات .

توقيع (٢٠١٥/١١/١٦)
عقيد / محمود إبراهيم غزالي
رئيس نيابة الاسماعيلية العسكرية الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم

باسم الشعب

المحكمة العسكرية للجنايات الدائرة الأولى

البيعة علماً بجهة : الإسماعيلية

الساعة : ١٠٠٠

يوم : ٢٠١٥/٤/٨

رئاسة : عميد / خالد عمر ليشي

وعضوية كلامن : عقيد / رافت احمد علي

مقدم / محمد عبد القادر بنيه

وحضور ممثل النيابة : نقيب / احمد اسماعيل السنوسي

وسكر تامة : مرقب أ / محمد مصطفى موسى

أصدرت المحكمة الآتي :-

في القضية رقم : ٢٠١٥/٣٦ جنابات . ع . ككي الإسماعيلية

٢٠١٥/١٣ جنابات ع . جنرني بومر سعيد

ضد

تتهم النيابة العسكرية المذكورة المذكورين بعد :-

١- المدعو / اسلام محمد محمود عبد الرحمن "محبوس"

٢- المدعو / السيد علي اسماعيل خليل الباجا "هارب"

٣- المدعو / محمود محمد سمير سعد (هارب)

٤- المدعو / احمد محمد محمد عبد الرحيم (هارب)

تتم بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٤

مقيم سحكناً : القابوطي بومر سعيد

مقيم سحكناً : شحي الكويت عمارة ٥٠ العرب

مقيم سحكناً : مساكن التعاونيات عمارة صعاء مدخل ٢ الزرهوم

مقيم سحكناً : مساكن ٣٤ مساكن شباب اكتوبر الزرهوم

بجهة : محافظة بومر سعيد

امرتكوا الآتي

حازوا المرقعات المبينة وصفا و نوعا بالأوراق قبل الحصول علي ترخيص بذلك علي النحو المبين بالتحقيقات كما شرعوا في
خف السيارة رقم طع أ ٤٨٩٥ التابعة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء بأن سكبوا عليها مادة بنزولية و اضرمو النيران بها
من اتلافها و قد خاب اثر جريمتهم بسبب لا دخل لارادتهم فيه و هو تمكن المارة باخماد النيران بها علي النحو المبين
بحقيقات

بالنيابة النيابة العسكرية عقابهم بالمواد : ١/٤٥ ، ٣-٢/٤٦ ، ١/٩٠-٢-٣ ، ١٠٢ أ من قانون العقوبات ، وقرار رئيس
الجمهورية بقانون ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية .

يتم إعلان المتهمين بجلسة المحاكمة وحضر الاول ومن ثم بات الحكم الصادر قبله حضورياً و تخلف عن الحضور باقي
من الثاني حتي الرابع وقد ورد محضر إجراءات محرر من قسم واحد نيابات شرع يقيد أن المتهمين لم يستدل علي
هم وقد تم تسليم صورة من الإعلانات بجلسة المحاكمة لجهة الإدارة التابع لها محل إقامتهم كما قامت المحكمة خلال
والعشرين ساعة التالية بإعلانهم بخطابات مسجلة يعلم الوصول علي محل إقامة كل منهم لإعلانه بذات الجلسة إلا

عضو المحكمة

لهم لم يحضروا وحرصاً من المحكمة علي عدم تعطيل الفصل في الدعوى قررت إجراء محاكمتهم غيابياً عملاً بنص المادة ٧٧ من قانون القضاء العسكري وقامت باتخاذ كافة الإجراءات بالجلسة كما لو كانوا حاضرين ومن ثم بات الحكم الصادر قبلهم غيابياً.

حيث طالبت النيابة العسكرية تطبيق مواد الإتهام .
حيث توافع الدفاع الحاضر مع المتهم الاول وطلب براءته تأسيساً علي عدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ و عدم الاختصاص الولائي للقضاء العسكري بنظر الدعوى و بطلان القبض و التفتيش لحصوله قبل صدور اذن النيابة العامة و بطلان اذن الضبط و الاحضار الصادر من النيابة العامة لابتثائه علي تحريات غير جدية انتفاء اركان الجريمة و انقطاع صلة التهمة بالواقعة

المحكمة

حيث أن الواقعة حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من سائر الأوراق وما أجرى فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تتحصل أنه وحقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وفض اعتصامي رابعة والنهضة ظهر تشكيل عصائبي بغرض تدمير الممتلكات العامة للبلاد وبتاريخ ٢٠١٤/٨/١٤ كان المتهمون الثاني المدعو/ السيد علي اسماعيل خليل، الرابع المدعو/ محمود محمد سمير سعد و الرابع المدعو/ احمد محمد محمد عبد الرحيم قد جمعهم هذا الفكر وراحوا يبحثون عن كيفية تدمير الممتلكات العامة فاعدوا لذلك مفرقات حائزين لها دون ترخيص قانوني كما شرعوا في اتلاف السيارة رقم طاع أ ٤٨٩٥ التابعة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء بأن سكبوا عليها مادة بترولية و اضرموا النيران بها بغرض اتلافها وقد خاب اثر جريمتهم بسبب لا دخل لارادتهم فيه و هو تمكن المارة من إخماد النيران بها وحرر محضراً بالواقعة عرض علي النيابة العامة التي باشرت التحقيق فيها و التي بلغت ذات الاتهامات للمتهم الأول المدعو / اسلام محمد محمود وانتهت الى اخالة المتهمين جميعاً للنسبة العسكرية للاختصاص والتي أحالتهم بدورها إلى المحاكمة العسكرية وفقاً للقيد والوصف المذكورين بقرار الإتهام .

حيث أن الواقعة علي النحو السالف بيانه قد قام الدليل على صحتها وثبوتها وإسنادها في حق كلاً من المتهمين الثاني المدعو/ السيد علي اسماعيل خليل الباجا و الثالث المدعو/ محمود محمد سمير سعد و الرابع المدعو/ احمد محمد محمد عبد الرحيم تأسيساً علي ما شهد به الرائد/ عمرو احمد محمد و ما شهد به كلاً من المدعو / عوض عوض سيد احمد و المدعو / ابراهيم ابراهيم مرسى امام قضاء الحكم و بتحقيقات النيابة العامة و ما تضمنته مذكرة التحري بشأن الواقعة المرفقة بالأوراق .

حيث شهد الرائد/ عمرو احمد محمد " ضابط بقطاع الأمن الوطني " - امام قضاء الحكم و بتحقيقات النيابة العامة - أن أجرى برهات حول الواقعة و التي اسفرت عن قيام تشكيل عصائبي باستهداف الممتلكات العامة واعدوا لذلك مفرقات دون ترخيص وفي و شرعوا في اتلاف السيارة رقم طاع أ ٤٨٩٥ التابعة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء بأن سكبوا عليها مادة بترولية و اضرموا النيران بها و ذلك بقيادة المتهم/ السيد علي اسماعيل خليل الباجا الذي يقوم بإمدادهم بالعربات المرفقة المستخدمة في مع التعدي علي الممتلكات العامة .

لصاحب
شهادة
عضو المحكمة

شاهد الدعوى/ عوض عوض سيد احمد - امام قضاء الحكم و بتحقيقات النيابة العامة - بأنه يعمل سائق بشركة كهرباء
في حال تواجده بمحل اقامته كان واضح النيرة امام محل سكنه و فوجئ بالدعوى/ ابراهيم ابراهيم مرسى بخطرته بخريب
رقم طاع ٤٨٩٥١ التابعة لشركة الكهرباء .

شاهد الدعوى/ ابراهيم ابراهيم مرسى - امام قضاء الحكم و بتحقيقات النيابة العامة - قرر بأنه يعمل سائق تاكسي و حال
من صلام الفجر و سيره بمنطقة ٥٠٠٠ وحدة بالزهور شاهد شخص ملتحي امام عربة الكهرباء و لما شاهده اعطى إشارة
التي كان بصحبته و هو صغير السن و الذي حضر اليه مسرعاً و استقلا دراجة بخارية و شاهد صندوق النيرة التابعة
لشركة الكهرباء وقد اضرم النيران به و بعرض المتهم الاول/ الدعوى/ اسلام محمد محمود عليه بمجلس القضاء لم يتعرف عليه و
شاهد الشخص الذي شاهده بمحل الواقعة تختلف أوصافه عن المتهم .

تضمنت الأوراق محضر التحري المحرر بمعرفة الرائد / عمرو خليفة الضابط بقطاع الامن الوطني تبين قيام تشكيل
عصبي بقيادة الدعوى/ السيد علي اسماعيل خليل الباجا الذي يقوم بإمداد أعضاء التشكيل العصبي بالمعدات المفرقة
التشكيل في وقائع التعدي علي الممتلكات العامة .

حيث انه يكفي لتحقيق جريمة حيازة وإحراز المفرقات بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية طالبت أم قصرت وأياً ما كان
الناقص عليها ولو لأمر عارض أو طارئ لكون قيام تلك الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد
الحيازة المفرقات بدون ترخيص عن علم وإرادة .

حيث انه من الأدلة سالفة البيان فقد اطمأنت المحكمة إلي ثبوت الإتهام المسند إلي كل المتهمين من الثاني حتي الرابع
بأنهم قد سبوا علي ما سبق سرده من أدلة يخلص مؤداها في أن المتهمين المذكورين حازوا وأحرزوا مفرقات دون الحصول علي
ترخيص من الجهات المختصة وكما شرعوا في إتلاف السيارة رقم طاع ٤٨٩٥١ التابعة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء بأن
سبوا عليها مادة بترولية و اضرموا النيران بها بغرض إتلافها و قد اضاف اثر جرمهم بسبب لا دخل لارادتهم فيه و هو
تسبب الحارة من إخماد النيران بها قاصدين بذلك إتلاف الممتلكات العامة بالرغم من علمهم بأن مسلكهم هذا مجرم قانوناً
إلا أن إرادتهم قد اتجهت إلي إتيانه وإحداث النتيجة المؤتممة عن علم وإرادة جرم واعية مما يتعين معه إدانتهم عن الإتهام
عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ أ ج .

وحيث ركنت سلطة الإتهام في إحالة المتهم الأول/ الدعوى/ اسلام محمد محمود عبد الرحمن المناخلي إلي
المحاكمة العسكرية تأسيساً علي ما شهد به الرائد/ عمرو احمد محمد خليفة " من قطاع الأمن الوطني " .
وحيث أن المحكمة بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وملابساتها عن بصر وبصيرة وألست بكافة ماديتهما وما
حوت أوراقها فإنها لا تظمن إلي صحة نسبة الإتهام المنسوب للمتهم الاول/ الدعوى/ اسلام محمد محمود عبد
الرحمن المناخلي إذ خلت الأوراق من ثمة دليل يقيني يشده لدائرة الإتهام خاصة و ان شاهد الدعوى/ ابراهيم
مرسى قرر ان مواصفات مرتكب الواقعة الذي شاهده تختلف عن مواصفات المتهم الاول ومن ثم باتت
الأوراق بلا دليل تظمن إلي المحكمة يحمل علي إدانة المتهم الاول/ الدعوى/ اسلام محمد محمود ولما كان سن
المرسى أن الأصل في الإنسان البراءة ويكفي أن يتشكك القاضي الجنائي في صحة إسناد الواقعة للمتهم لكى يقتضي
براءة المتهم في الإتهام المنسوب إليهم عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ أ ج .

وحيث أن الإتهامين المسندين إلي المتهمين من الثاني وحتى الرابع يرتبطان فيما بينهم برباط لا يقبل التجزئة
كأنهم سوليد نشاط إجرامي واحد ومن ثم فقد عملت المحكمة نص المادة ٣٢ عقوبات وقضت بعقوبة واحدة عنهم
وهي عقوبة الجريمة الأشد .

لص
ك
عضو المحكمة

ولهذه الأسباب

حكم

باسم الشعب

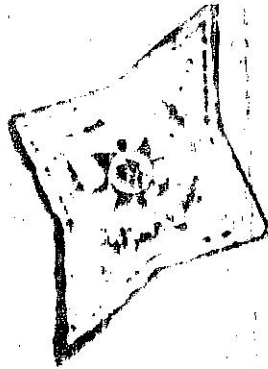
بعد الاطلاع على مواد الإتهام: والمواد ١/٣٠٤ - ٢ أ ج ٣٢٠ عقوبات، ٧٧ من قانون القضاء العسكري .
مادة ١٠٠ من قانون قانونا: -

أما المحكمة غيابياً بمعاقبة كلاً من المتهمين الثاني المدعو/ السيد علي اسماعيل خليل الباجا و المتهم الثالث
المدعو/ محمد بشير سعد السيد و المتهم الرابع المدعو/ احمد محمد محمد عبدالرحيم بالسجن المؤبد لما أسند إليهم بقرار
النيابة في حضورها ببراءة المتهم الاول المدعو/ اسلام محمد محمود المناخلي مما نسب اليه بقرار الاتهام .
وقد اذلت المحكمة وتلي علناً بالجلسة المنعقدة بجهة الإسماعيلية اليوم الاربعاء الموافق الثامن من شهر ابريل لعام ألفين وخمسة

التوقيع

عميد / خالد عمر ليشي

رئيس المحكمة العسكرية للجنايات د/١



التوقيع

مقدم / محمد عبد القادر نبيه مرعي

رئيس المحكمة العسكرية للجنايات د/١

إدارة ضبط المصروفات

رصدته ١٥/٥/١٦
١١/١١/١٦

الموافق
لواء ١١ - ناصر محمد عاصم
قائد جيش لبنان الثاني